

التقرير المرحلي النهائي للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا - مقدمة

١ - بموجب القرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦)، مدّد مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة نهائية غايتها ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وطلب إليّ أن أقدم بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية العملية وسحبها التدريجي، بما في ذلك استمرار انتقال المسؤوليات الأمنية إلى حكومة كوت ديفوار. ويتضمن هذا التقرير عرضا للتطورات الرئيسية التي استحدثت منذ تقريرتي الخاص المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ (S/2016/297)، ومعلومات مستكملة عن العمليات الجارية للسحب التدريجي للعملية ونقل مسؤولياتها بهدف إنجاز ولايتها على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦).

ثانيا - التطورات الرئيسية

٢ - مثّلت أعمال التحضير للاستفتاء الدستوري وإجراء الاستفتاء في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر وإجراء الانتخابات التشريعية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر التطورات الرئيسية في كوت ديفوار. وأحرز تقدّم في الحوار بين الحكومة والمعارضة، مما أفضى إلى تقديم الحكومة في ٦ نيسان/أبريل مشروع قانون إلى الجمعية الوطنية بخصوص مركز "زعيم المعارضة". وينصّ مشروع القانون على منح هذا المنصب لمرشح أو زعيم الحزب الحاصل على المركز الثاني في الانتخابات الرئاسية. وعلى ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥، يحصل على هذا المنصب باسكال أفني نغيسان، رئيس حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية المعارض، الذي جاء ترتيبه الثاني في تلك الانتخابات. ووافق زعماء المعارضة الآخرون من حيث المبدأ على



إنشاء هذا المنصب، ولكنهم رفضوا معايير وطرائق التعيين المقترحة. وبدأت الجمعية الوطنية النظر في مشروع القانون في ٤ تموز/يوليه؛ ولكن في ظل تنامي الروح العدائية التي تعاملت بها المعارضة مع عملية الإصلاح الدستوري، طلبت خمسة من التجمّعات البرلمانية المنتمة لحزب تجمع الجمهوريين والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار تعليق النظر في مشروع القانون، وهو ما زال في انتظار إقراره من الجمعية.

٣ - وقد ساد الفترة السابقة للاستفتاء الدستوري عداً بين حزب الأغلبية الحاكم الذي يؤيد مبادرة الرئيس الحسن واتارا للإصلاح الدستوري وبين المعارضة التي رفضت التعديلات. وقام بعض المنافذ الإعلامية ببثّ تصريحات مؤجّجة للمشاعر وخطاب كراهية وتحريض على العنف، وبالدعوة إلى مقاطعة الاستفتاء. وفي ٣٠ في أيار/مايو، أنشأ الرئيس لجنة خبراء لصياغة دستور جديد. وخلال الفترة من ٧ إلى ١٣ حزيران/يونيه، تشاور كل من الرئيس واتارا وهذه اللجنة بشكل منفصل مع الأحزاب السياسية المعارضة المنتمية للإطار الدائم للحوار، ثم مع الزعماء التقليديين والدينيين، ومنظمات المجتمع المدني، وأخيراً مع ائتلاف تجمع الهوفيتيين من أجل الديمقراطية والسلام الحاكم. وتم تقديم مشروع الدستور الجديد، الذي صاغته اللجنة وضمتته أحكاماً جديدة هامة لمعالجة الأسباب الجذرية للحرب الأهلية السابقة، بما في ذلك قضايا حيازة الأراضي والجنسية والهوية، إلى الرئيس بشكل رسمي في ٢٤ أيلول/سبتمبر، وأقرته الحكومة في ٢٨ أيلول/سبتمبر، وأقرته الجمعية الوطنية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر.

٤ - وطعنت المعارضة السياسية، بما في ذلك الجبهة الشعبية الإيفوارية، في شرعية لجنة الخبراء. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، قامت مجموعة تتألف من ٢٣ من الأحزاب السياسية المعارضة الصغيرة يقودها السيد نغيسان تحت مسمى ائتلاف أحزاب المعارضة السياسية بإصدار بيان رفضت فيه عملية مراجعة الدستور باعتبارها عملية "غير ديمقراطية وافرادية". وفي الفترة من آب/أغسطس إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، اندجحت احتجاجات المعارضة ضد هذه العملية في مجموعتين هما "تحالف لا" و "جبهة الرفض"، وكلاهما مؤلفان من معارضين من الجبهة الشعبية. وكانت جبهة الرفض تخضع لقيادة عبد الرحمن سنغاري، وكانت تضم عناصر متشددة من الجبهة الشعبية وعناصر من أحزاب معارضة أخرى صغيرة وسياسيين من بينهم مامادو كوليبالي، رئيس حزب الحرية والديمقراطية من أجل الجمهورية، وكونان بيرتان، المرشح الرئاسي السابق. وقد دفع هؤلاء بأن الاستفتاء ليس قانونياً أو مشروعاً، وأنه يتعيّن أولاً أن تحرز كوت ديفوار تقدماً صوب تحقيق المصالحة الوطنية قبل الشروع في الإصلاحات المؤسسية. وانتقدوا أيضاً العملية لعدم اتسامها بالطابع التشاركي بالدرجة الكافية. غير أنهم أشاروا إلى أنه متى تم استيفاء جميع الشروط، يجوز أن يجتمع

الإيفاريون لمناقشة القضايا التي تواجه الدولة من خلال الحوار الوطني الموسّع، بما يشمل جميع شرائح المجتمع. ورُفض هذا الاقتراح من تجمع الهوفيتيين.

٥ - وأجرت اللجنة الانتخابية المستقلة عملية لتسجيل الناخبين على صعيد القطر بأكمله خلال الفترة من ٢٥ حزيران/يونيه إلى ٢٤ تموز/يوليه، حيث جرى تسجيل ٣٧٥ ٣٥٢ ناخبا جديدا، ليصل العدد الإجمالي للناخبين الذين يحقّ لهم التصويت إلى ٨٧٦ ٤٣٩ ٦ نسمة، ٤٩ في المائة منهم من النساء. وبمجرد نشر قوائم الناخبين النهائية في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، لاحظت منظمة المجتمع المدني المظليّة المسماة منتدى منظمات المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات في كوت ديفوار أن عملية تسجيل الناخبين قد تمّت بشفافية، وإن انتقدت المعدل المنخفض لتسجيل الناخبين من الشباب. وخلال الفترة من ١٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، قامت اللجنة بتعميم السجل الانتخابي على جميع الأحزاب السياسية ووزّعت بطاقات الناخبين والمواد المتصلة بها لأغراض إجراء الاستفتاء والانتخابات التشريعية.

٦ - وبقصد تشجيع المعارضة والحكومة على استئناف الحوار، اجتمعت ممثلي الخاصة لكوت ديفوار ورئيسي العملية مع تحالف القوى الديمقراطية الذي تقوده الجبهة الشعبية الإيفوارية في ١ أيلول/سبتمبر، ومع الوزير المسؤول عن الحوار السياسي، في ٥ أيلول/سبتمبر. وأدى ذلك إلى قيام الحكومة بمبادرات تصالحية، حيث أوقفت تجريد ١٢ حسابا مصرفيا وأفرجت عن تسعة محتجزين إضافيين، وقد كان كل من هذين الإجراءين مطلبا رئيسيا للمعارضة. ونتيجة لذلك، استؤنف الحوار بين الحكومة والجبهة الشعبية في ٨ أيلول/سبتمبر. وناقشت الجبهة الشعبية أيضا الإصلاح الدستوري المقترح مع لجنة الخبراء. واجتمعت ممثلي الخاصة أيضا مع منتدى منظمات المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات في كوت ديفوار ومنظمة المجتمع المدني "شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام - كوت ديفوار"، وذلك استجابة لما لديهما من شواغل بخصوص مدى شمول عملية الإصلاح الدستوري لجميع الأطراف وبخصوص مشاركة المجتمع المدني في مبادرات التوعية العامة بأنشطة الإصلاح الدستوري. غير أنه في ١٧ أيلول/سبتمبر، أطلقت المعارضة حملة ضد الإصلاح، ودعت إلى إنشاء لجنة دستورية لتقرر ما إذا كان ينبغي تعديل الدستور. وبالمثل، وجّهت مجموعة تتألف من ١٨ من منظمات المجتمع المدني دعوة إلى الحكومة لكي تتبع عملية "أكثر شمولاً وشفافية". وعلاوة على ذلك، دعا رئيس الجبهة الشعبية في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى مقاطعة الاستفتاء المقبل، ونظّمت جبهة الرفض في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر مسيرة احتجاج على الإصلاح الدستوري. واستخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين، وتم احتجاز عدد قليل من زعماء المعارضة لفترة وجيزة.

٧ - وتم تنفيذ حملة الاستفتاء الرسمية في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر دون حوادث. وأجري الاستفتاء في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر في جو سلمي ودون أي حوادث كبرى، وإن وقعت بعض الاضطرابات الطفيفة في نحو ١٠٠ من مراكز الاقتراع الـ ٢٠٠٢٤ الموزعة في مختلف أنحاء البلد. وأعلن وزير العدل أنه سيتم توجيه تهم إلى الأفراد المتورطين في إثارة الاضطرابات. ونتيجة لذلك، تم خلال الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر استجواب بعض شخصيات المعارضة المنتهية إلى جبهة الرفض، ومن بينها السيد سنغاري رئيس حزب الحرية والديمقراطية من أجل الجمهورية، في المحكمة لبضع ساعات. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أقرّ المجلس الدستوري نتائج الاستفتاء التي أعلنتها اللجنة الانتخابية المستقلة، حيث صوّت ٩٣,٤٢ في المائة من المقترعين لصالح الدستور المنقح. ومن بين الناخبين المسجلين البالغ عددهم ٣١١ ٣١٨ ٦، أدلى ما مجموعه ٦٠١ ٦٧٨ ٢ من المقترعين بأصواتهم، لتصل نسبة إقبال المقترعين إلى ٤٢,٤٢ في المائة. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قام الرئيس بإصدار الدستور الجديد.

٨ - وقد خضعت عملية الاستفتاء لمراقبة عدة منظمات، منها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام، ومنتدى منظمات المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات في كوت ديفوار. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى المجتمع المدني ليضطلع بالتوعية بالحق في التصويت والمشاركة السلمية. وذكر جميع المراقبين أن الاستفتاء قد أُجري بصورة سلمية ومرضية إجمالاً. غير أن اللجنة الوطنية أبرزت بضع حالات انتهاك للحق في حرية التعبير والحق في فرصة عادلة للحصول على المعلومات والوصول إلى وسائل الإعلام، بينما أشارت شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام إلى بعض الاضطرابات التي وقعت في عدد من مراكز الاقتراع في يوم الاستفتاء، وإن لم تُلطّخ هذه الحوادث الصورة الكلية لتراها العملية.

٩ - وبدأت الأعمال التحضيرية للانتخابات التشريعية فور الانتهاء من الاستفتاء، حيث كُنّفت الأحزاب السياسية من نشاطها على صعيد تكوين التحالفات. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، أقرّت المحكمة الدستورية القائمة النهائية المكونة من ٣٣٧ ١ مرشحا، من بينهم ٧٤٠ من المرشحين المستقلين، وكان من بينهم ١٦٦ امرأة فقط (٤,١٢ في المائة). وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، صوّت البلد سلمياً في الانتخابات التشريعية. ولم يبلغ عن أي حوادث أمنية خطيرة. ومن بين الناخبين المسجلين البالغ عددهم ٣١١ ٣١٨ ٦، صوّت ما مجموعه ٢٠٢٧ ٠٧٨ ٢ ناخبا، لتبلغ نسبة المشاركة ٣٤,١ في المائة، وهو ما يقل بقليل عن نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية السابقة التي أُجريت في عام ٢٠١١ (٣٧ في المائة). ووفقاً للدستور الجديد، انتُخب أعضاء المجلس التشريعي لمدة أربع سنوات بدلا من خمس

بشكل استثنائي، لتنتهي عضويتهم في عام ٢٠٢٠، وحينئذ ستكون جميع أحكام الدستور الجديد قد دخلت حيز النفاذ. ومن بين الأعضاء الجدد المنتخبين في الجمعية الوطنية البالغ عددهم ٢٥٤، كان هناك ٢٢٥ رجلا و ٢٩ امرأة (١١,٤٢ في المائة).

١٠ - وفاز كل من تجمع الهوفيتيين وحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار وحزب الاتحاد من أجل كوت ديفوار بـ ١٦٧ مقعدا، وستة مقاعد وثلاثة مقاعد، على التوالي، بينما فاز حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية المعارض بثلاثة مقاعد وفاز مرشحون مستقلون بالمقاعد الـ ٧٦ المتبقية (و ٧٥ من هؤلاء المرشحين كانوا في السابق منتمين إلى الائتلاف الحاكم). ويزيد عدد المقاعد التي فاز بها المرشحون المستقلون (٢٩,٥٣ في المائة) بكثير عن عددها في الانتخابات التشريعية لعامي ٢٠٠١ و ٢٠١١.

١١ - وبينما كان إقبال الناخبين أعلى إجمالا في المناطق الشمالية، حيث وصل إلى ٩٥ في المائة في بعض الأثناء، كانت نسبة المشاركة أدنى في المنطقتين الجنوبية والوسطى، بما في ذلك مقاطعة أبيدجان (١٥,٧ في المائة)، وبواكيه (١٦,٩٩ في المائة)، وياموسوكرو (١٨,٥٧ في المائة). وضمن ائتلاف تجمع الهوفيتيين، يظل تجمع الجمهوريين هو الشريك الأقوى، حيث حصل على ٩٩ مقعدا، يليه الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار الحاصل على ٦٧ مقعدا. وجاء الأداء المتدني بشدة لحزب الجبهة الشعبية الإيفوارية، الذي دفع بـ ١٨٧ مرشحا ولم يفز إلا بثلاثة مقاعد، أقل من طموحه المعلن للفوز بـ ٣٠ مقعدا على الأقل. وفي هذا الصدد، أقرّ رئيس الحزب في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، في معرض تعليقه على النتيجة الهزيلة التي حققها الحزب في الانتخابات التشريعية، بأن على الحزب أن يقطع صلته بالرئيس السابق لوران غباغبو، الذي بات يشكل "حجر عثرة" أمام الحزب.

١٢ - وفي ٩ كانون الثاني/يناير، أعيد انتخاب السيد غيوم سورو رئيسا للجمعية الوطنية، بينما استقالت حكومة رئيس الوزراء دانيال كابلان دونكان. ووفقا للدستور الجديد، قام الرئيس في ١٠ كانون الثاني/يناير بتعيين رئيس الوزراء السابق نائبا أولا لرئيس كوت ديفوار، وأمادو غون كوليبالي رئيسا للوزراء. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، تم تشكيل الحكومة الجديدة المؤلفة من ٢٨ عضوا: ١٩ وزيرا عائدا لاستلام حقيبه الوزارية، ومن بينهم ست وزيرات، وتسعة وزراء جدد. وتم حلّ وزارتي حقوق الإنسان والحريات العامة، وتم دمج ١٢ وزارة أخرى في ست وزارات.

العدالة الوطنية والدولية

١٣ - في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أجرت الحكومة تقييماً للتحديات المتبقية في مجال العدالة الانتقالية في كوت ديفوار خلال مؤتمر رفيع المستوى نظمه المركز الدولي للعدالة الانتقالية، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والعملية. وأوصى المشاركون في المؤتمر بضمان المساءلة والجبر على نحو منصف غير إقصائي. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن الرئيس أنه ليس لدى كوت ديفوار أي نية للانسحاب من المحكمة الجنائية الدولية. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٦، كانت جلسات الاستماع في محاكمة السيد غباغبو ووزير الشباب السابق بليه غوديه أمام المحكمة مغلقة أمام وسائل الإعلام من أجل حماية الشهود.

١٤ - وفيما يتعلق بالمحاكمات الوطنية، بدأت في ٣١ أيار/مايو محاكمة السيدة الأولى السابقة سيمون غباغبو على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب أثناء أزمة عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ العنيفة التي اندلعت في أعقاب الانتخابات، حيث تُحاكم أمام محكمة أبيدجان الجنائية في محاكمة مفتوحة للجمهور ووسائل الإعلام. وقد توقفت المحاكمة في الفترة من ٨ إلى ١٨ تموز/يوليه بسبب دخول المتهم المستشفى، وفي الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر بسبب عطلة المحكمة. ومنذ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، تأجلت المحاكمة عدة مرات على إثر قرار هيئة الدفاع عن السيدة غباغبو تعليق مشاركة الدفاع في المحاكمة بسبب رفض رئيس المحكمة استدعاء خمسة من كبار المسؤولين العموميين، ومن بينهم رئيس الجمعية الوطنية.

المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي

١٥ - في احتفال عام في أبيدجان في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن رسمياً عن إصدار التقرير والتوصيات النهائية للجنة الحوار والحقيقة والمصالحة التي كانت قد قُدمت إلى الرئيس في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، انتهت ولاية الجهة التي خلفت لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، ألا وهي اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا، بتقديمها تقريرها النهائي إلى الرئيس. ويتضمن التقرير، الذي لم يُنشر بعد على عموم الجمهور، قائمة موحدة بضححايا الأزمات في كوت ديفوار بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٢، ومقترحا لدفع التعويضات على الصعيد الوطني، ومشروع خطة عمل للمصالحة. وانتقدت جماعات المجتمع المدني والضححايا العملية الحالية لدفع التعويضات لكونها لا تشمل

جميع الفئات، ودعت إلى إنشاء آلية للطعن لفائدة مقدّمي الطلبات الذين يُرفض منحهم مركز 'الضحية'.

١٦ - وإلى جانب الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، واصلت الحكومة عملها على ردّ الأملاك المحتلة بصورة غير شرعية. ومن أصل ١٧٣١ مطالبة تلقّتها اللجنة الحكومية المنشأة لهذا الغرض، تم حتى تاريخه ردّ الأملاك موضوع ١٢٠٤ مطالبات إلى ملاكها الشرعيين (وتتألف بشكل رئيسي من أملاك لأشخاص مقرّبين من السيد غباغبو في أبيدجان)، وهناك ١٨٩ مطالبة ما زالت قيد النظر. وما زال هناك ٣٣٨ مطالبة أخرى في انتظار معالجتها.

١٧ - واستمرت شراكة العملية مع فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة والقائمين على الإدارة المحلية لكفالة التعامل بصورة فعّالة وفي الوقت المناسب مع حوادث العنف الطائفي المبلغ عنها. وقد عزّزت الحكومة وعيها بالتهديدات الكامنة وتعاملها معها، بما في ذلك عن طريق تنفيذ البرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي. وفي الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر، قامت الحكومة في بونا، بالتنسيق مع مكتب أمين المظالم الإيفواري، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعملية، بتنظيم حلقة عمل رفيعة المستوى لتحديد وإيجاد الحلول الممكنة للتغلب على العقبات الأخرى التي تعترض تحقيق التماسك الاجتماعي خلاف أحداث العنف الطائفي التي وقعت في المنطقة في آذار/مارس ٢٠١٦. واتفق المشاركون على التزام من ١٢ نقطة تشمل إجراءات لاستعادة الثقة بين السكان وقوات الأمن، وجهودا لمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة أثناء أحداث العنف، وإنشاء آليات للإنذار المبكر. وستتولى رصد تنفيذ الالتزامات لجنة تضم ممثلين من جميع الطوائف.

١٨ - وفي الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ آب/أغسطس، قامت العملية، في شراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، بدعم ١٠ حلقات عمل لبناء القدرات في مجال منع نشوب النزاعات لنواب الولاية والزعماء التقليديين في إطار مبادرة للإنذار المبكر خاضعة لسيطرة القوى الوطنية، وقد شارك فيها حوالي ٤٥٠ مشاركا، من بينهم شباب ونساء، من ٣١ من مناطق كوت ديفوار. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت العملية والحكومة إطارا انتقاليا لاستراتيجية لتحقيق التماسك الاجتماعي، وقامت بتدريب ٥٨٤ من القائمين على الإدارة الحكومية، من بينهم ١٩٠ امرأة، في المدرسة الوطنية للإدارة في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات. وسيجري نشرهم في مختلف أنحاء البلد عند اختتام البرنامج في عام ٢٠١٧.

الحالة الأمنية

١٩ - ظلت الحالة الأمنية مستقرة، واستمر ظهور علامات تحسن مع اتخاذ الحوادث الأمنية اتجاهها نزولياً بشكل عام منذ بداية عام ٢٠١٦. وظلت النزاعات الطائفية وحالات السطو المسلح والعنف الجنسي والجنساني والعنف ضد القصر، إلى جانب الأنشطة الإجرامية الأخرى، تسهم في حالة انعدام الأمن في بعض أنحاء البلد. وبينما انخفض معدل حدوث الهجمات المسلحة في الجنوب الغربي، ازدادت التوترات المتصلة بمنازعات الأراضي مع استئناف العودة الطوعية للاجئين من ليبيريا إلى المناطق الغربية من كوت ديفوار. وفي الشرق، ما زالت تتوارد تقارير متفرقة عن حدوث حالات لعمليات السطو المسلح والاشتباكات بين السكان المحليين وقوات الأمن. وحدثت اضطرابات اجتماعية اتخذت بشكل رئيسي شكل المظاهرات والاحتجاجات عامة. فقد وقعت مظاهرات عنيفة في تموز/يوليه كرد فعل للارتفاعات الحادة في رسوم الكهرباء، واحتجاجات في صفوف الطلاب الجامعيين في نيسان/أبريل وتموز/يوليه بخصوص ظروف مجمّعات التعليم العالي، وإضراب للأساتذة الجامعيين في آب/أغسطس احتجاجاً على أجورهم، وإضرابات لمعلمي المدارس الابتدائية والثانوية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ و كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ للمطالبة بإصلاح المرتبات والمعاشات، واحتجاجات طلابية وقعت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وعالجت الحكومة هذه الحالات دون وقوع أي حوادث أمنية خطيرة. وعلى إثر المفاوضات التي أجرتها الحكومة مع معلّمي المدارس في منتصف كانون الثاني/يناير، أعلن المحتجون إنهاء الإضراب في ٢٣ كانون الثاني/يناير.

٢٠ - وفي أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١٣ آذار/مارس في غراند - باسام، كثفت الحكومة التدابير الوقائية وعززت إجراءات المراقبة الحدودية لمكافحة التهديدات الإرهابية. وفي ٦ نيسان/أبريل، اعتمدت الحكومة خطة عمل بشأن مكافحة الإرهاب. وفي ١٣ نيسان/أبريل، أعلن وزير الداخلية والأمن إلقاء القبض على ٨٣ شخصاً فيما يتصل بالهجوم. ووفقاً لما ذكرته الحكومة، شارك بعض المشتبه في تلك الهجمة وفي الهجمتين اللتين وقعتا في واغادوغو وباماكو. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن القوات الفرنسية المنتشرة في إطار "العملية بارخان" في مالي ألقت القبض بالقرب من غاو، مالي، على شخص آخر مشتبه به، وهو ميمي ولد بابا ولد شيخ، الذي يُدعى أنه اعترف بأنه العقل المدبر للهجوم الذي وقع في غراند - باسام وأنه أشرف عليه.

٢١ - وتركزت منازعات الأراضي في الغالب في المناطق الواقعة على طول حدود البلد الغربية والشرقية، وفي بعض المناطق الشمالية. وفي ١١ أيار/مايو، أُلقي القبض على

٦١ شخصا فيما يتصل بأحداث العنف الطائفي التي وقعت في ٢٤ آذار/مارس في بونا، والتي ادّعي أنها كانت متصلة بمناطق الرعي المتنازع عليها وبالمناوشات المتعلقة بممارسة السلطة التقليدية في المنطقة، وراح ضحيتها أكثر من ٣٠ قتيلا و ٥٢ جريحا ونحو ٢٩٠٠ من المشردين داخليا، بينما فرّ ٢٠٠٠ شخص آخرون إلى بوركينا فاسو المجاورة. ومما تسبّب في تعقّد الوضع وجود مقاتلين سابقين مسلحين ممّن لم يتم إدماجهم وعناصر من طائفة الدوزو. ونشرت العملية قوة رد سريع قوامها ١٠٥ أفراد إلى بونا لحماية المدنيين، بينما قامت القوات المسلحة لكوت ديفوار بإنشاء مركز قيادة مؤقت في المنطقة لإعادة الهدوء وتعزيز مراقبة الحدود.

٢٢ - واستمر توارد الشائعات بخصوص وقوع هجمات ووجود أفراد مسلحين في المناطق القريبة من الحدود مع ليبيريا، ولا سيما في تابو، بسبب الاشتباه في وجود عدد كبير من المقاتلين السابقين هناك. وفي ٢٩ في آذار/مارس، أصيب جنديان في هجوم شنه مهاجمون مجهولو الهوية ضد نقطة للجيش بالقرب من قرية نيرو على الحدود الليبيرية في منطقة تابو. وأثيرت شواغل بسبب المناوشات التي جرت على طول الحدود مع مالي في نيسان/أبريل، ولا سيما في قريتي أويلي وديبيتي، بمنطقة تينغريلا. ولمكافحة انعدام الأمن عبر الحدود، بما في ذلك الأنشطة الإرهابية، تنسق الحكومتان الإيفوارية والمالية ما تبدلانه من جهود.

٢٣ - وقد كان تمرد ٦ و ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ الذي قام به جنود من القوات المسلحة لكوت ديفوار مماثلا لاحتجاجات ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ التي قام بها العسكريون بخصوص مظالمهم التي لم تُعالج، من قبيل البدلات غير المسدّدة والترقيات وإعانات السكن. وقد وقع هذا التمرد في لحظة سياسية فارقة، حيث تزامن مع عمليات تجديد المؤسسات وإجراء التغييرات في الحكومة عقب إصدار الدستور الجديد وإجراء الانتخابات التشريعية. وقد بدأ التمرد في بواكي، وانتشر بسرعة إلى دالوا وداوكرو وفيركيسيدوغو وكورهوغو، ثم وصل إلى أبيدجان في ٧ كانون الثاني/يناير. وانتهى الاحتجاج دون أي حوادث خطيرة عقب اتفاق توصل إليه القائم بأعمال وزير الدفاع مع المتمردين. وبدأت الحكومة في ١٣ كانون الثاني/يناير دفع البدلات المتأخرة. بيد أنه في ١٧ كانون الثاني/يناير، بدأ أفراد من الدرك وغيرهم من الأفراد الموجودين في مركز التدريب العسكري في زامباكرو احتجاجا آخر للمطالبة بدفع مجموعات عناصر الأجر. وأبلغ أيضا عن وقوع مثل هذه الاحتجاجات في أبيدجان وبوندوكو وبواكي ودالوا وفيركيسيدوغو وغانغوا ومان. وفي اليوم نفسه، قُتل أربعة جنود في ياموسوكرو عندما حاولت مجموعة من الجنود المتذمرين الاستيلاء على أسلحة وذخيرة من مستودع يحرسه الحرس الجمهوري. وبعد

مفاوضات أخرى، توصلت الحكومة إلى اتفاق مع مجموعة المتمردين الجديدة، وكانت الحالة قد هدأت تماماً بحلول ٢١ كانون الثاني/يناير.

المسائل الإقليمية

٢٤ - تحسّنت العلاقات الثنائية بين كوت ديفوار وبوركينا فاسو بعد قيام السلطات القضائية في بوركينا فاسو في ٦ حزيران/يونيه بسحب التهم الموجهة إلى رئيس الجمعية الوطنية. غير أن مذكرة التوقيف الدولية الصادرة عن المدعي العام البوركينابي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ضد رئيس بوركينا فاسو السابق بليز كومباوري لدوره المزعوم في قتل رئيس سابق آخر، هو توماس سانكارا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، ما زالت سارية المفعول.

٢٥ - وتمحورت مناسبات عديدة حول تعزيز التعاون الإقليمي من أجل مكافحة الإرهاب. وعقد اتحاد نهر مانو، في الفترة من ١٠ إلى ١٣ أيار/مايو، سلسلة من الاجتماعات في كوت ديفوار لوضع الصيغة النهائية لمذكرة تفاهم بشأن الأمن البحري وإطار لمكافحة الإرهاب. وفي ٢٧ أيار/مايو، نظر المشاركون في مؤتمر قمة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في تعزيز الأمن الجماعي الإقليمي. وقد تحسّن التعاون الإقليمي في مجال الأمن البحري عقب توقيع اتفاق ثنائي في ١ حزيران/يونيه بين غانا وكوت ديفوار بشأن مراقبة الحدود وبشأن تسوية نزاعهما على الحدود البحرية من خلال الحوار.

٢٦ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر، أعادت كوت ديفوار فتح حدودها مع غينيا وليبيريا عقب انتهاء حالة الطوارئ الصحية الدولية المتصلة بمرض فيروس إيبولا. وأعيد تفعيل الآليات المجتمعية المحلية لمنع نشوب النزاعات في إطار الوحدات المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة التي أنشأها اتحاد نهر مانو في محورَي زويدرو - توليلو وتابو - هاربر في حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٦، على التوالي. وتركّز الجهود الحالية على تحسين تبادل المعلومات وبناء الثقة بين السكان والسلطات المحلية وقوات الأمن على جانبي الحدود.

إصلاح المؤسسات الأمنية

٢٧ - تعمل وزارة الدفاع ومؤسسات أخرى ذات صلة بها على ضمان تنفيذ وتفعيل قانون البرمجة العسكرية (٢٠١٦-٢٠٢٠) وقانون تنظيم القوات المسلحة. ومن المزمع تنفيذ هذه الترتيبات على مدى السنوات الخمس المقبلة، وهي تنطوي على تفعيل هيكل تنظيمي جديد للوزارة، وإعادة تنظيم الموارد البشرية، وتعديل هيكل القيادة والتحكم، وتعزيز القدرات التشغيلية. وإضافة إلى ذلك، بموجب القانون المتعلق بتنظيم القوات المسلحة، تم تغيير مسمّى

القوات الجمهورية لكوت ديفوار ليصبح القوات المسلحة لكوت ديفوار في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٢٨ - ومع ذلك، وكما تبين من التظاهرات التي نظمها جنود القوات المسلحة لكوت ديفوار في كانون الثاني/يناير، لا تزال هناك تحديات خطيرة فيما يتعلق بحالة عملية إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك تماسك الجيش وانضباطه وتدريبه وظروف الخدمة فيه. وثمة حاجة أيضاً إلى تعزيز القدرة التشغيلية للشرطة والدرك من خلال توفير المعدات الملائمة. وسوف تُعالج أوجه القصور هذه جزئياً من خلال تنفيذ قانون تنظيم الأمن الداخلي.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٩ - حسبما أفادت الهيئة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التحق بالبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح الذي نُفذ بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥ ما مجموعه ٦٩ ٥٠٦ من المقاتلين السابقين، بمن فيهم ٦ ١٠٥ نساء، وبما يشمل ٦٦ ٢١٦ مقاتلاً أعيد استيعابهم بدعم من العملية. وحتى ٣٠ أيار/مايو، لم يكن قد بُتّ بعد بحالات إعادة استيعاب ٤ ٧٦٩ مقاتلاً سابقاً، منهم ٣ ٠١٥ مقاتلاً سابقاً لم تتم معالجة حالاتهم لأنهم إما كانوا يعملون في وظائف ثابتة، أو مسجلين أصلاً في الأنشطة التدريبية، أو غير مهتمين بالبرنامج، أو تعذر الوصول إليهم. ووفقاً للحكومة، تلقى المقاتلون السابقون المتبقون الذين ينتظرون إعادة استيعابهم والبالغ عددهم ١ ٧٥٤ مقاتلاً عرضاً لإعادة استيعابهم في تموز/يوليه. وخلال الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه، شكّل تنفيذ الحكومة لبرنامج إعادة التكييف الاجتماعي ودفعها بدلات السلامة الانتقالية ودعمها للعنصر المتعلق بالتدريب المهني من البرنامج، بمساعدة العملية، عوامل ساهمت في زيادة عدد المقاتلين السابقين المشمولين بمبادرات إعادة الاستيعاب. وثمة نحو ٢ ٠٠٠ مقاتل سابق في ليبيريا لم ينضموا إلى البرنامج الوطني بعد.

٣٠ - وجمعت ٤٣ ٥١٠ قطع من العتاد العسكري، بما يشمل ١٤ ١٢١ سلاحاً، طوال فترة عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج الممتدة من عام ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥. ويعزى العدد المنخفض من الأسلحة وقطع الذخائر المتفجرة التي جُمعت إلى الأعداد الكبيرة من الأسلحة التي لا تزال مخبأة داخل المجتمعات المحلية. وواصلت اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة جمع الأسلحة من المجتمعات المحلية، مقدّمةً المنافع للمدنيين في مقابل الأسلحة والذخيرة، ومُشركةً السلطات المحلية والتقليدية في توعية الفئات المستهدفة.

حالة حقوق الإنسان

٣١ - تشهد حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار تحسناً عاماً. وقد انخفض عدد حالات انتهاك حقوق الإنسان منذ أزمة ما بعد الانتخابات التي وقعت خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، من ١٧٢٦ حالة أشير إليها في تقرير المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١ (S/2011/211) إلى ٨٨ حالة جرى توثيقها خلال الفترة ما بين ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وتتألف تلك الحالات مما يلي: ١٣ انتهاكاً للحق في الحياة ارتكب بحق ٣١ شخصاً، بينهم أربع نساء؛ و ٢٤ انتهاكاً للحق في السلامة الجسدية ارتكب بحق ٢٥ شخصاً، بينهم امرأتان؛ و ٣٣ حالة توقيف واحتجاز غير قانوني وتعسفي شملت ١٨٨ شخصاً، بينهم امرأة واحدة؛ وثلاثة انتهاكات للحق في التجمع السلمي؛ و ١٥ انتهاكاً للحق في الملكية. ولم يُحكم في هذه القضايا إلا على متهم واحد حُكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات، في حين تم توقيف اثنين آخرين وهما لا يزالان محتجزين رهن المحاكمة.

٣٢ - وقامت العملية بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال أعمال العنف الطائفي التي وقعت في بونا. وحددت العملية الظروف المحيطة بمقتل ما لا يقل عن ٢٧ شخصاً، بينهم أربع نساء وفتيان، على أيدي أشخاص من طائفة الدوزو حسبما يُزعم، وكان معظم الضحايا من جماعات الفولاني وكولانغو ومالنكي الإثنية. وأوقف ١١٧ شخصاً على الأقل، معظمهم من طائفة الدوزو، ولا تزال التحقيقات جارية.

٣٣ - وواصلت العملية تقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز قدرة وفعالية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وآلية حقوق الإنسان المشتركة بين الجيش واللجنة الوطنية والعملية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية المعنية بحقوق الإنسان، مع التركيز على تعزيز مهاراتها في مجال رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. ونُظمت بالتعاون مع اللجنة الوطنية سبعة أنشطة لبناء قدرات موظفي مكاتبها الإقليمية البالغ عددها ٣١ مكتباً، بتمويل من حكومة كندا، في الفترة الممتدة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، نُظمت أربع حلقات عمل مشتركة لبناء قدرات منسقي الجيش المعينين حديثاً في الآلية المشتركة لحقوق الإنسان، حيث مُثلت المناطق العسكرية الأربع لكوت ديفوار.

٣٤ - وقدمت العملية الدعم إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في وضع دليلها لإدارة الشكاوى وخططها الاستراتيجية للفترة الممتدة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٠. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت اللجنة الوطنية تقريرها السنوي لعام ٢٠١٥ إلى الرئيس واتارا. وقد نُشر التقرير على عموم الجمهور في ٩ كانون الأول/ديسمبر. وقد أشارت اللجنة في التقرير إلى انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سياق الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥،

وإلى الحالة على صعيد الأطفال الجانحين وتعليم الأطفال، وشُدّد فيه على أهمية استئناف الحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة.

٣٥ - وواصلت العملية دعم تعميم مراعاة حقوق الإنسان من خلال رسم مخطط احتياجات أكاديمي الشرطة والدرك على صعيد التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وأقيمت في ١٢ و ١٣ أيار/مايو دورة تدريبية لطلاب المدرسة الوطنية للإدارة بشأن المبادئ والقواعد الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان وتطبيقها في الخدمة المدنية.

٣٦ - وفي ١ تموز/يوليه، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراراً يمدد لفترة سنة واحدة نهائية ولاية الخبير المستقل المعني بتعزيز التعاون في مجال بناء القدرات والتعاون التقني مع كوت ديفوار في مجال حقوق الإنسان (A/HRC/RES/32/30). وقد سلّط الخبير المستقل الضوء، في معرض إشارته إلى زيارته الرابعة إلى كوت ديفوار في أيار/مايو، على الحاجة إلى تقوية النظام القضائي، ومنع التوترات الطائفية، وتكثيف جهود مكافحة الإرهاب مع مراعاة معايير حقوق الإنسان، وتعزيز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

العنف الجنسي

٣٧ - انخفض عدد حالات العنف الجنسي والجنساني المبلّغ عنها انخفاضاً تدريجياً، وهو ما يرجع جزئياً إلى جهود التوعية التي بذلتها العملية وشركاء الأمم المتحدة مع الجيش الإيفواري والمجتمعات المحلية والمدارس الإيفوارية. ومقارنةً بـ ١٨٠ حالة أُشير إليها في تقرير المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (S/2014/892)، وثّقت العملية، خلال الفترة قيد الاستعراض، ٣٤ حالة تمثلت في: ٢٥ حالة اغتصاب؛ وتسع حالات تشمل أشكالاً أخرى من العنف الجنسي والجنساني، بما فيها حالتا زواج قسري وحالتا تشويه للأعضاء التناسلية الأنثوية، ارتُكبت بحق ١٤ فتاة وامرأة واحدة. وتم توقيف ٢٣ جانياً على الأقل؛ وحوكم تسعة منهم وحُكم عليهم بالسجن لمدد تراوحت بين شهر وخمس سنوات. وفي القضايا المتبقية، حُكم ببراءة المتهمين إما لعدم كفاية الأدلة، أو لعدم مثولهم أمام المحكمة، أو لسحب الضحايا شكاوهم خوفاً من الانتقام. غير أن التقدم كان بطيئاً في التحقيق والمقاضاة في قضايا العنف الجنسي المتصلة بأزمة ما بعد الانتخابات التي وقعت في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١.

٣٨ - ووقع الرئيس في ٣ حزيران/يونيه مرسوماً بإنشاء لجنة وطنية لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالتراعات تُعنى بتنسيق جهود الحكومة الرامية إلى منع هذا النوع من العنف والتصدي له. وفي ١١ تموز/يوليه، أصدرت العملية ومفوضية حقوق الإنسان تقريراً مشتركاً بشأن

جرائم الاغتصاب ومقاضاة مرتكبيها في كوت ديفوار، ثم اعتمد تعميمان وزاريان بشأن مقاضاة مرتكبي أعمال الاغتصاب وتسجيل شكاوى العنف الجنساني. ولضمان التنفيذ الفعال لخطة عمل القوات المسلحة بشأن العنف الجنسي المتصل بالتراعات، نظمت العملية والجيش في ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه دورة دعوية رفيعة المستوى لقيادة القوات المسلحة أدت إلى توقيع ٣٠ من قادة القوات المسلحة وثمانية من قادة الدرك الوطني تعهدات بمكافحة العنف الجنسي المتصل بالتراعات.

٣٩ - وقد زارت ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع كوت ديفوار في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وناقشت مع رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة سبل تقديم الدعم في إطار ولايتها للتصدي للتحديات المتبقية في ضوء الانسحاب الوشيك للعملية. وتماشياً مع حلقة العمل التي عقدتها مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع في أبيدجان في الفترة من ١٤ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر، حثت ممثلي الخاصة الحكومة على تنفيذ البرنامج الوطني بشأن العنف الجنساني الذي أطلق في حزيران/يونيه.

حماية الطفل

٤٠ - سجلت العملية أقل عدد من الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال خلال الفترة ما بين ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦ و ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. فقد كانت هناك عشرة انتهاكات مرتكبة بحق الأطفال، وذلك بواقع ثلاثة انتهاكات للحق في الحياة ارتكبت بحق ثلاثة فتيان؛ وثلاث حالات اغتصاب وغير ذلك من أعمال العنف الجنسي التي ارتكبتها موظفو الدولة، من بينهم اثنان من عناصر الجيش، بحق ثلاث فتيات؛ وثلاثة انتهاكات للحق في الحرية والأمن طالبت ستة فتيان؛ وانتهاك واحد للحق في محاكمة عادلة ارتكبت بحق فتى واحد.

٤١ - وواصلت العملية العمل على تعزيز نظام قضاء الأحداث، بخاصة لتمكين النظام القضائي الوطني من تنفيذ القرارات المتسقة مع مبدأ مراعاة "مصلحة الطفل الفضلى". ولم تعتمد وزارة العدل بعد السياسة الوطنية للحماية القضائية للقصر والشباب، التي صيغت بدعم من العملية. وقد أدرجت أيضاً وحدات تتعلق بحماية الطفل في مناهج التدريب بالأكاديمية العسكرية.

الشؤون الجنسانية

٤٢ - واصلت العملية تقديم الدعم لعقد منتديات تتيح للنساء المشتركات في الحياة السياسية ومنظمات المجتمع المدني مناقشة قضايا سياسية من قبيل المساواة بين الجنسين والأحكام المتعلقة بحقوق المرأة في الدستور الجديد، فضلاً عن اختيار المرشحين للانتخابات

التشريعية. ولتشجيع وتعزيز مشاركة المرأة في جهود التماسك الاجتماعي وبناء الثقة في البور
الساخنة التي تم تحديدها، تم افتتاح ثلاثة مشاريع سريعة الأثر نفذت خلال عامي ٢٠١٥
و ٢٠١٦، بما في ذلك إصلاح الأماكن المتاحة للنساء في الأسواق وأماكن الاجتماع النسائية
والشبابية، وتشديد مرفق لإنتاج الأغذية المحلية. ووفرت العملية أيضا الدعم لإنشاء مراكز
تنسيق معنية بالشؤون الجنسانية وإصلاح قطاع الأمن في القوات المسلحة، وبدأت
١٢ مشروعا سريع الأثر من أجل إنشاء مكاتب للشؤون الجنسانية في تسعة من مراكز
الشرطة وثلاثة من مراكز الدرك، بهدف مساعدة ضحايا العنف الجنسي والجنساني.
واستمرت توعية الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين في العملية بالشواغل الجنسانية وتلك
المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الحالة الاقتصادية

٤٣ - ظل الاقتصاد الإيفواري يشهد نموا قويا، وجرت السيطرة على الموازنة المالية وميزان
المدفوعات الخارجية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يحقق البلد نموا حقيقيا في الناتج المحلي
الإجمالي يقارب ٨,٧ في المائة في عام ٢٠١٦ (وهو ما دون نسبة الـ ٨,٩ في المائة التي تحققت
في عام ٢٠١٥). واعتمدت الحكومة مشروع ميزانية زادت بنسبة ١١,٢ في المائة منذ
عام ٢٠١٥. وبلغ تنفيذ الميزانية معدلا مرضيا حيث تجاوزت الإيرادات الأهداف وبلغت
المصروفات مستوى أعلى من المتوقع بسبب تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع الاستثمارات العامة.
وزاد الإنفاق بغرض الحد من الفقر بنسبة ١٠,٥ في المائة في المتوسط (منذ عام ٢٠١٥) في
سياق التقدم الكبير المحرز في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. ومن المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية
٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ (مقابل ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٥).
واستمر تحسن أداء الحسابات الخارجية، وما زالت الديون الخارجية عند مستوى يمكن تحمّل
أعبائه (٣٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك رغم حدوث زيادة أخرى في الإنفاق
العام. وظل معدل التضخم معتدلا (أقل من ٢,٥ في المائة) في عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من
التقدم المحرز في هذه المجالات، ما زال النمو الاقتصادي بحاجة إلى أن يصبح أكثر شمولاً مع
مواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة انعدام التكافؤ.

٤٤ - وتواصل كوت ديفوار تقديم المساعدة في تنمية القطاع الخاص، وتعزيز الفرص
التجارية في قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين والخدمات. وركزت الحكومة بوجه خاص
على تحسين بيئة الأعمال التجارية. وهي كانت قد سنّت قانونا للاستثمار في تشرين الثاني/
نوفمبر ٢٠١٢. وبعد ذلك بأربع سنوات، تمخّض هذا عن منح شركات الأعمال إعفاء تاما

من ضريبة القيمة المضافة، وتخفيض قدره ٤٠ في المائة في الرسوم الجمركية، وإعفاء من الضرائب على الأرباح، وهو ما زال يؤدي إلى إيجاد نافذة للاستثمار والتجارة الخارجية.

الحالة الإنسانية

٤٥ - قدمت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المساعدة إلى الحكومة في تلبية الاحتياجات الإنسانية لما يقارب ٣ ٥٠٠ شخص شردوا بسبب العنف الطائفي الذي اندلع في آذار/مارس في بونا، وقد عاد معظم هؤلاء إلى مواطنهم الأصلية بحلول تموز/يوليه.

٤٦ - وبحلول ٣١ تموز/يوليه، تم نقل الدفعة الأخيرة من شاغلي متز مهونت بيكو الوطني غير الشرعيين البالغ عددهم ٢٥ ٠٠٠ تقريبا من مستوطناتهم، استكمالا لعملية إجلاء تقودها الحكومة. ورغم حملة توعية أجريت على مدى عام، أدى الإجلاء إلى نشوء احتياجات إنسانية للأشخاص المشردين، كان من بينهم ١٨ ٣٠٠ طفل و ٢٤ ٠٠٠ شخص من المجتمعات المستقبلية. وكشفت التقييمات المشتركة عن وجود احتياجات ملحة في مجالات الأمن الغذائي، والصحة، والمياه والصرف الصحي، والمأوى. وتُسقت الاستجابة بصورة جيدة عن طريق لجنة التنسيق التي جرى توسيعها ولجنة محلية أنشئت خصيصا لهذا الغرض في دويكوي. وفي أوائل أيلول/سبتمبر، وافق منسق الإغاثة في حالات الطوارئ على منحة قدرها ٢,١ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ تستهدف توفير المواد الغذائية وغير الغذائية والمأوى والمساعدة المباشرة في قطاعات المياه والصرف الصحي، والصحة، والحماية لـ ٢٠ ٠٠٠ مستفيد. وبما أن أغلب السكان المتضررين هم من البوركينابيين، تقوم الحكومة، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، باستكشاف الخيارات المتاحة للمساعدة في العودة الطوعية للراغبين في العودة إلى بوركينا فاسو. وأنشئت لجنة مشتركة بين بوركينا فاسو وكوت ديفوار في تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة عملية الإعادة إلى الوطن.

٤٧ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر، أعلن وزير الصحة رفع التدابير الوقائية ذات الصلة بالإيبولا، بما في ذلك إعادة فتح الحدود مع غينيا وليبيريا (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه). وبالتالي، تمكنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من استئناف عملية العودة الطوعية للاجئين الإيفواريين من منطقة نزيريكوري في غينيا. وبالرغم من إغلاق الحدود، كانت عمليات الإعادة إلى الوطن من ليبيريا مستمرة من خلال ممر إنساني منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وعموما، ما زالت عملية الإعادة إلى الوطن مستمرة بصفة أساسية من المخيمات والمجتمعات المضيفة في ليبيريا. وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى ١٥ كانون الثاني/

يناير ٢٠١٧، سّرت المفوضية عودة ٣٧٦ ٢٠ لاجئا من ليبيا بصفة أساسية. وما زال هناك نحو ٢٠ ٠٠٠ لاجئ إيفواري في ليبيا.

٤٨ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، وقّع رئيس الوزراء خطة عمل وطنية للحد من مخاطر الكوارث للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠، وهي جزء من التزام الحكومة بتنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ لإظهار دعم الحكومة لأهداف التنمية الدائمة.

ثالثا - نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

العنصر العسكري

٤٩ - بالنظر إلى التحسن العام في الأوضاع الأمنية على الأرض والتقدم الذي أحرزته كوت ديفوار في الاضطلاع بمسؤولياتها الأمنية، واصلت العملية التقليل التدريجي للقوات عملا بالقرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦). وبحلول ٣١ آب/أغسطس، سحبت العملية ٩٦٩ ١ من الأفراد العسكريين، لتصل إلى القوام المأذون به وقدره ٢ ٠٠٠ فرد. ويتألف هذا القوام من كتيبة مشاة منتشرة في الجنوب الغربي (٦٥٠)، وقوة الرد السريع (٦٥٠)؛ ووحدة لحماية المقر (٣٠٠)؛ وما يتصل بذلك من عناصر التمكين، وهي تحديدًا عنصر الطيران (١٧٦)، والإشارات (٦٦)، إضافة إلى ٥٨ من ضباط الأركان و ١٠٠ من المراقبين العسكريين، المجمعة في تسعة مواقع للأفرقة في الجنوب الغربي بصفة رئيسية.

٥٠ - ويتواصل الانسحاب النهائي للعنصر العسكري للعملية، وهو من المقرر أن يُستكمل بحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠١٧. ومن المقرر نشر قوة الرد السريع السنغالية ووحدة الطيران المرتبطة بها في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويجري حاليا القيام بالترتيبات المتعلقة بنقل فرقة متقدمة من الأفراد العسكريين بقوام يصل إلى ٢٥٠ فردا من عملية الأمم المتحدة إلى البعثة المتكاملة بصورة مباشرة. أما بقية الوحدة فستعاد إلى السنغال لإعادة التشكيل والتدريب والنشر في البعثة المتكاملة بحلول منتصف آب/أغسطس. وسيغادر أفراد المقر العسكريون المتبقون كوت ديفوار بحلول ٣٠ نيسان/أبريل.

عنصر الشرطة

٥١ - أعطت شرطة العملية الأولوية للجهود الرامية إلى تعزيز قدرة وكالات إنفاذ القانون الوطنية، مع التركيز على تقديم الدعم على المستوى التشغيلي إلى الشرطة الوطنية والدرك ووحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية. وعملا بالقرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦)، أعادت العملية أفراد ثلاث وحدات شرطة مشكلة و ٢٥٠ منفرادى ضباط الشرطة إلى أوطانهم، لتصل إلى

القوام المأذون به من أفراد الشرطة وهو ٦٧٠ بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بما في ذلك ثلاثة من وحدات الشرطة المشكلة البالغ قوام كل منها ١٤٠ فردا تم نشرها في أبيدجان وبواكيه ودالوا، وكذلك ٢٥٠ من فرادى ضباط الشرطة. ومن أجل استكمال انسحاب جميع أفراد شرطة العملية بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٧، تم تقديم موعد إعادة الوحدات المشكلة الثلاث المتبقية إلى الوطن إلى منتصف شباط/فبراير. وانخفض عدد مواقع الأفرقة من ٢٣ إلى ١٢ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ولن يتبقى من هذه المواقع بحلول شباط/فبراير إلا تلك الموجودة في أبيدجان وبواكيه ودالوا، كما سيُغلق هذان الأخيران في آذار/مارس.

العنصر المدني

٥٢ - تقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتنفيذ عملية تخفيض تدريجي لموظفيها المدنيين، استنادا إلى خطة تعطي الأولوية للاحتياجات اللازمة لتنفيذ الولاية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، واستكمال العملية الانتقالية وإغلاق البعثة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. وفي حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ غادر العملية ١٥٤ و ٤٨ و ٣٦٠ موظفا مدنيا، على التوالي. وسيتم إجراء مزيد من التخفيضات في عدد الموظفين المدنيين بشكل شهري حتى ٣٠ نيسان/أبريل، وعندئذ لن يتبقى سوى ١٥٩ فردا، منهم ١٤٨ مرتبطون بتصفية العملية و ١١ لدعم ممثلي الخاصة في الوفاء بالولاية المتصلة بالتيسير السياسي وفقا للفقرة ١٨ من القرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦). وتمخضت الجهود التي تبذلها العملية لمساعدة الموظفين الوطنيين في الحصول على فرص العمل عن تعيين بعض منهم في الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري وعمليات حفظ السلام الأخرى والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وقامت مؤسسة فيليكس هوفويه - بوانييه لأبحاث السلام أيضا بتعيين ١٩ من الموظفين السابقين في إذاعة العملية (UNOCI FM) لكي تتسلم تدريجيا المسؤولية عن خدمات البث الإذاعي للعملية وتبدأ تشغيلها بحلول ٢٨ شباط/فبراير.

سلامة الأفراد وأمنهم

٥٣ - ظلت حوادث الإجرام والمرور تمثل الشاغل الرئيسي للموظفين. ففي الفترة من ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ارتكبت خمسة أعمال إجرامية ضد موظفي الأمم المتحدة. وسُجّلت ١٦ حادثة من حوادث الطرق التي كانت مركبات تابعة للأمم المتحدة طرفا فيها، ولم يسفر أي منها عن وفيات. وقُذفت خمس من مركبات الأمم المتحدة بالحجارة في حوادث مختلفة.

سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٥٤ - واصلت العملية العمل على تحقيق الامتثال الكامل لسياسي المتعلقة بعدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين وغير ذلك من أشكال سوء السلوك. ونُفذت التدابير الوقائية الموصى بها في تقرير عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/70/729)، من قبيل تحسين الظروف المعيشية في الثكنات والتفتيش الدوري للمخيمات، والإنفاذ الصارم للتوجيهات ذات الصلة بالسلوك. وخلال الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أُبلغ عن سبعة ادعاءات من الفئة ١، و ١٤ ادعاء من الفئة ٢، ومنها خمسة ادعاءات متعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين ما زالت قيد التحقيق.

رابعاً - المرحلة الانتقالية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٥٥ - بالتعاون مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري وأطراف الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف، وضعت العملية مخططاً لدعم المجتمع الدولي لكوت ديفوار فيما يتعلق بالتحديات المتبقية على صعيد المهام الرئيسية التي سوف يستمر الاضطلاع بها بعد انسحاب العملية. وأنشئت ستّ لجان تقنية مواضيعية من أجل مناقشة التماسك الاجتماعي؛ وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإدارة الأسلحة ونزع سلاح المدنيين؛ والدفاع والأمن وإنفاذ القانون؛ والاتصالات، وتحديد تشغيل محطة العملية الإذاعية (ONUCI FM). وكانت النتيجة وضع خطة تسليم مهام العملية التي وقعت عليها جميع الجهات صاحبة المصلحة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وتحدّد الخطة المهام المتبقية الرئيسية والشركاء في التنفيذ، إلى جانب الاحتياجات من الموارد.

٥٦ - ولدعم تنفيذ خطة تسليم المهام، أنشأ فريق الأمم المتحدة القطري برنامجاً مشتركاً قيمته ٥٠ مليون دولار من أجل توطيد السلام في فترة ما بعد انتهاء العملية، آخذاً في الاعتبار الإطار البرنامجي القائم الخاص بكوت ديفوار في إطار مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة"، وكذلك والخطة الإنمائية الوطنية الجديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، وضع فريق الأمم المتحدة القطري مقترحات لأنشطة برنامجية متوائمة مع ولاية العملية ويتم دعمها من الاشتراكات المقررة في ميزانية العملية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ويُضطلع بهذه الأنشطة في مجالات التماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية؛ ونزع سلاح المجتمعات المحلية؛ وتحقيق الاستقرار عبر الحدود؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ وحقوق الإنسان، مع التركيز على العنف الجنسي والعنف الجنساني. وفي موازاة ذلك، جرى استكشاف خيارات

لدعم العملية الانتقالية من صندوق بناء السلام. ومنذ عام ٢٠١٥، قدم صندوق بناء السلام مبلغا قدره ١٢ مليون دولار لدعم توطيد السلام.

٥٧ - وعلاوة على ذلك، أُدمجت المبادرات العابرة للحدود في مشروع للتعاون عبر الحدود بين كوت ديفوار وليبيريا من أجل السلام المستدام والتماسك الاجتماعي، يدعمه صندوق بناء السلام والعملية وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وسينفذ في المنطقة الجنوبية من الحدود بين البلدين. وفي الفترة من ١ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، استضافت العملية بعثة من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وخبراء منع النزاعات التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنظر في الخيارات المتعلقة بمواصلة تقديم الدعم إلى الحكومات المعنية والوحدات المشتركة لأمن الحدود وبناء الثقة التابعة لاتحاد نهر مانو في مناطق الحدود الغربية مع ليبيريا. وحددت البعثة عددا من التحديات التي ما زالت تواجهها كوت ديفوار وليبيريا في المناطق الحدودية، بما في ذلك بطالة الشباب، وشميش المجتمعات المحلية الحدودية، وضعف الهياكل الأساسية، والمخدرات، والاتجار بالأسلحة والذخائر، والاحتلال غير القانوني للأراضي. وقُدِّمت توصيات للتصدي لهذه التحديات، بما في ذلك تعزيز قدرة اتحاد نهر مانو. وعقب مغادرة العملية، سيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل رصد التطورات في البلد في سياق ولايته الإقليمية.

٥٨ - وسيواصل مجلس الأمن القومي الإيفواري التنسيق والرصد الشاملين لاستراتيجية إصلاح قطاع الأمن بدعم من فريق استشاري مؤلف من مؤسسات وطنية وشركاء دوليين. وهو أيضا بصدد الاضطلاع بأنشطة تتعلق بإدارة الأسلحة، والحالات المتبقية للمقاتلين السابقين، والربط بين إعادة الاستيعاب وإعادة الإدماج. ونُقلت مبادرات التماسك الاجتماعي والحوار بين الطوائف إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري. وتواصل العملية نقل أنشطتها المتعلقة برصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والتحقيق بشأنها إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ونُقلت مهام توفير الدعم التقني للقوات المسلحة والدرك إلى الجهات المانحة الشريكة، بينما سيتم تفويض مهمة توفير الدعم لأجهزة إنفاذ القانون إلى فريق الأمم المتحدة القطري وكذلك الجهات المانحة. وما فتئت لجنة تقنية مشتركة تعكف على نقل محطة إذاعة العملية (ONUCI FM) إلى الحكومة. وقد أُبرمت مذكرة تفاهم بهذا الشأن، وتم إنشاء استوديو بث في مؤسسة فيليكس هوفويه - بوانيي لبحوث السلام، بينما تولت الحكومة مسؤولية مواقع أجهزة الإرسال البالغة ٢٤ موقعا.

خامساً - الجوانب المالية

٥٩ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧١/٧١، مبلغاً قدره ١٧١,٩ ملايين دولار للإنفاق على العملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، يشمل مبلغاً قدره ١٥٣,٠ مليون دولار سبق أن أذنت به الجمعية للعملية للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. بموجب أحكام قرارها ٢٧٢/٧٠.

٦٠ - وحتى ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية ٢٥,٤ مليون دولار. وبلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ما مجموعه ٨٠١,٧ مليون دولار.

٦١ - وسُددت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة للفترة الممتدة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بينما سُددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

سادساً - ملاحظات

٦٢ - شهدت كوت ديفوار مزيداً من بسط سلطة الدولة ونشر الخدمات العامة، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وإحراز التقدم في إصلاح قطاع الأمن، كما شهد تنمية اقتصادية مطّردة. وأثبتت الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في عام ٢٠١٥ واتسمت بالسلمية والشفافية والمصداقية، والاستفتاء الدستوري الذي أُجري في تشرين الأول/أكتوبر والانتخابات التشريعية التي أُجريت في كانون الأول/ديسمبر نضج العملية الديمقراطية الإيفوارية وعزم الشعب على مناقشة الخلافات السياسية ضمن الإطار المؤسسي. وبينما ستحتاج جروح الماضي وقتاً حتى تلتئم، فإنني أجد تشجيعاً لرؤية الإيفواريين يسرون بالتدريج نحو تكوين إحساس مشترك بالأمة وشعور موحد بالكرامة الوطنية يمكنهم من كسر الحواجز السياسية والإثنية والدينية. ويتعين أن تستمر الجهود الرامية إلى تحقيق عملية مصالحة وطنية حقيقية بمشاركة كاملة من جميع الجهات صاحبة المصلحة لمنع اندلاع أعمال العنف والتراعات في المستقبل، بما في ذلك بمساعدة فريق الأمم المتحدة القطري من خلال تنفيذ خطة تسليم المهام (انظر الفقرة ٥٥ أعلاه). وينبغي أن تعزّز هذه الجهود برغبة متنامية من جانب الحكومة لتوزيع الثروة القومية على نحو أكثر إنصافاً لفائدة جميع الإيفواريين.

٦٣ - وفي عام ٢٠١٦، اعتمدت كوت ديفوار دستوراً جديداً من خلال استفتاء شعبي. ومن خلال تأكيده على التنوع الإثني والثقافي والديني لكوت ديفوار والتركيز على أهمية

التسامح والحوار، يمكن أن يكون الدستور الجديد بمثابة أداة للمصالحة والاستقرار. فهو قد زود الحكومة بوسيلة هامة لمعالجة الأسباب الجذرية للحرب الأهلية السابقة، بما في ذلك حيازة الأراضي، والجنسية، والهوية. وفي الوقت نفسه، ما زال استمرار عدم الاستقرار الناجم عن مسائل متعلقة بالأراضي والانتماء يتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة، بما في ذلك على صعيد تحقيق التماسك الاجتماعي. وإني أحثّ الحكومة على النظر في حالات المقاتلين السابقين التي لم يُتَّ فيها بعد، وضمان حصولهم جميعاً على فرص لإعادة الاندماج لكي يتمكنوا من تقديم مساهمات إيجابية في المجتمع الإيفواري. ويتعيّن اتخاذ تدابير ملموسة للربط بين إعادة استيعاب المقاتلين السابقين على المدى القصير وبين إعادة إدماجهم على المدى الطويل لتوطيد الإنجازات.

٦٤ - وإني أثني على جميع الجهات السياسية الفاعلة، والسلطات الانتخابية، والشعب الإيفواري لإجراء انتخابات تشريعية سلمية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر دون الإبلاغ عن وقوع حوادث أمنية خطيرة. ويمثل استئناف مشاركة المعارضة في الانتخابات تغييراً واعداً بعد سنوات من المقاطعة. ويمكن عن طريق الجمعية الوطنية الجديدة بما تتسم به من تعددية حزبية أن يتم تعزيز التعاون البرلماني. وإني أحثّ زعماء المعارضة على المشاركة بشكل بناء في الحوار الذي دعاهم إليه الرئيس وحكومته منذ عام ٢٠١٢. وإني أجد تشجيعاً لرؤية أن هناك عناصر في المعارضة اختارت أن تنظر إلى الأمام، فبدأت تعيد التفكير بجدية في دورها ومكانها في الواقع الإيفواري الجديد في محاولة لكسر القيود التي تربطها بالماضي.

٦٥ - وقد تحسنت الحالة الأمنية في جميع أنحاء كوت ديفوار تحسناً ملحوظاً. وتعمل الحكومة على مواجهة التحديات الأمنية، ولا سيما في الغرب. ورغم وقوع حوادث متفرقة، فإن الاتجاه التناقضي للهجمات المسلحة أمرٌ يبعث على التفاؤل. ويشهد إجراء الاستفتاء والانتخابات التشريعية أيضاً على قدرة قطاع الأمن على هيئة بيئة أمنية مستقرة. ومع ذلك، أثبتت احتجاجات كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ التي بدأها الجنود الإيفواريون ثم تبعهم أفراد الدرك وغيرهم من الأفراد المرتبطين بهم مدى الهشاشة التي ما زال يعاني منها قطاع الأمن الإيفواري. وبينما تمكنت الحكومة من التوصل إلى اتفاق مع المحتجين دون وقوع أي حادث أمني، كشفت هذه الاحتجاجات عن وجود فجوة مؤسسية على صعيد التدريب والانضباط داخل القوات المسلحة، وهو ما لا يزال يشكل أحد التحديات الرئيسية للقطاع الأمني. وهناك أيضاً حاجة مستمرة إلى تعزيز تماسك الوكالات الأمنية، وبخاصة قوات الدرك والشرطة، وتفعيلها، مع القيام في الوقت ذاته بتحسين تجهيزها ومعالجة ظروف الخدمة فيها. وإضافة إلى ذلك، تظل مشروعية المؤسسات الأمنية وخضوعها للمساءلة عاملاً حاسماً لزيادة ثقة السكان التي ما زالت بحاجة إلى التحسين. وسيطلب تحويل هذه المؤسسات تضافر

الجهود لتنفيذ قانوني البرمجة العسكرية وتخطيط الأمن الداخلي، وكذلك القانون المتعلق بتنظيم القوات المسلحة. وأخيراً، يتعين تعزيز الأنماط الديمقراطية للرقابة والإشراف على قطاع الأمن وكفالة زيادة امتثال مقدمي الخدمات الأمنية لمعايير الإدارة الرشيدة.

٦٦ - وما زال القلق يساورني إزاء استمرار التصورات المتكوّنة عن كون العدالة أحادية الجانب وعن وجود حالة من الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أكرر مناداتي بوجوب إخضاع جميع مرتكبي هذه الانتهاكات للمساءلة، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية. ومن الأمور المثيرة للقلق البالغ أيضاً استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب هذه الجرائم وكفالة حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. ويجب أن يظل تطوير قدرات المؤسسات الوطنية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان يمثل أولوية إذا ما أريد الحفاظ على السلام في كوت ديفوار. وهذا سيتطلب مواصلة تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتوعية وتدريب مؤسسات القانون ومقدمي الخدمات بخصوص مسائل العنف الجنسي والجنساني. وما زالت الأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كوت ديفوار، بالتعاون الوثيق مع الحكومة.

٦٧ - وقد أكد المبحور الذي وقع في آذار/مارس ٢٠١٦ في غراند - باسام أنه لا يوجد بلد في غرب أفريقيا بمأمن من آفة الإرهاب. والجهود التي اضطلعت بها السلطات الإيفوارية منذ ذلك الحين، بالتعاون الوثيق مع البلدان المجاورة، من أجل تكثيف التدابير الرامية إلى التصدي للتهديد المتزايد للإرهاب والتطرف العنيف في المنطقة دون الإقليمية وانعدام الأمن عبر الحدود هي جهود مشجّعة ويجب أن تستمر. ولا تزال الأمم المتحدة على التزامها بالمساعدة في تعزيز هذا التعاون الإقليمي، ودعم وضع استراتيجيات شاملة للتصدي لهذا الخطر.

٦٨ - ويشكل الانتهاء من مرحلة حفظ السلام من مشاركة الأمم المتحدة في البلد نقطة تحوّل بالنسبة لكل من كوت ديفوار والأمم المتحدة. وبينما تسير الحكومة بقوة في تنفيذ خططها الطموحة في مجال التنمية السياسية والاقتصادية، تقوم العملية بتفويض فريق الأمم المتحدة القطري للتعامل مع التحديات التي ستبقي بعد انسحابها. ووُقع اتفاق بهذا الشأن بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وإنني أرحب بهذه العملية الانتقالية التي ستمثل أحدث نجاح في إنجاز عملية لحفظ السلام في غرب أفريقيا منذ بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في عام ٢٠٠٥. ومع ذلك، يلزم توفير موارد إضافية لتمكين الحكومة و/أو فريق الأمم المتحدة القطري من أداء المهام البالغة الأهمية لاستدامة المكاسب التي

تحققت. ولذلك، أكرر دعوتي جميع الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما الشركاء الشنائون وغيرهم من الجهات المانحة، إلى توفير الموارد اللازمة لتسهيل إحداث التحول في مشاركة الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٦٩ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لجميع الأفراد المدنيين والعسكريين الحاليين والسابقين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فضلا عن ممثلي الخاصة، عايشاتو مينداودو، وجميع القادة السابقين للعملية، الذين أمكن بفضلهم تحقيق النجاح في إنجاز ولاية العملية ووجود المنظمة في مجال حفظ السلام. وأعرب عن تقديري أيضا للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وللبلدان المانحة والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي تواصل تقديم دعم لا يقدر بثمن لكوت ديفوار. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالدور الأساسي الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا طوال عملية السلام الإيفوارية، مما يسّر الإنجازات التي حققتها العملية. وتستحق كوت ديفوار، حكومةً وشعباً، الثناء على قدرتها الفائقة على الصمود والاستفادة بدرجة هائلة من الدعم المقدم من الشركاء الدوليين من أجل استعادة السلام والاستقرار في البلد.

